المحاضرة الثانية: النفقات العامة

النفقات العامة متعددة ومتنوعة انطلاقاً من تنوع الحاجات العامة، وبما ان النفقات العامة تختلف باختلاف الحاجات العامة فإن هذا يعكس على عدة مجالات كما ان الحاجات العامة تزداد سنوياً، فانه بالمقابل تزداد النفقات العامة

مفهوم النفقات العامة: سنتناول في هذا العنصر تعريف النفقة العامة وعناصرها ثم قواعد النفقة العامة.
/ **1 تعريف النفقة العامة:** النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام يقصد تحقيق المنفعة العامة.

/ **2 عناصر النفقة العامة:** للنفقة العامة عناصر اساسية وتمثلة فيما يلي:

أ/ النفقة العامة مبلغ نقدي : ان الدولة وهي تقوم بواجباتها تستخدم مبالغ نقدية ثمناً للحصول على ما تحتاجه من منتجات و سلع وخدمات وذلك من اجل تسيير المرافق العامة و ثمناً لرؤوس الاموال الانتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتكفل بها ولمنح المساعدات والاعانات المختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها وفي الواقع استخدام الدولة لنقود هو امر طبيعي في هذا العصر في ظل الاقتصاد النقدي تقوم فيه جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود، ومن ثم اصبحت النقود هي وسيلة الدولة في الانفاق شأنها في ذلك شأن الافراد كما ان استخدام الدولة للنقود يساهم في تقرير مبدأ الوقاية بصورها المختلفة على النفقات العامة وذلك ضماناً لحسن سير استخدامها، بناء على ضوابط وقواعد التي تحقق مصالح وحاجات الافراد العامة بينما تصعب الرقابة على الانفاق العيني نظراً لصعوبة تقييم هذا النوع من الانفاق، ضف الى ذلك ما يشيره هذا النوع من الانفاق من مشاكل ادارية وتنظيمية، كما ان الانفاق العيني قد يؤدي الى إخلال مبدأ المساواة والعدالة بين الافراد في الاستفادة من نفقات الدولة في توزيع الاعباء والتكاليف

ب/ **النفقة العامة يقوم بها شخص معنوي عام :** النفقة العامة يقوم بها شخص معنوي عام ويقصد بالشخص المعنوي العام امام الهيئات والمؤسسات العامة والمركزية واللامركزية وعلى سبيل المثال الهيئات العامة المركزية كالوزارات والمديريات العامة والمجالس الوطنية... اما الهيئات العامة اللامركزية فهي الولايات و البلديات و المديريات التنفيذية الولائية

ج/ **النفقة العامة تهدف الى تحقيق النفع العام :** ان الغرض من النفقة العامة هو تحقيق المنفعة العامة، فإذا زال هذا الغرض او الهدف لا يمكن اعتبار النفقة العامة وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقة العامة تلك النفقة التي تهدف الى اشباع حاجات خاصة تعود على فئة معينة من الافراد والا كان هذا الفعل اخلاقاً لمبدأ هام من مبادئ العدالة والمساواة، فإن كان جميع الافراد متساوون في تحمل الاعباء العامة كالمضرائب وغيرها فمن العدل ان يتساووا في المنفعة العامة

تقسيم النفقات العامة:

لم يكن تقسيم النفقات العامة محل اهتمام العديد من كتاب المالية في ظل الدولة الخارجية لان النفقات العامة محدودة ومن طبيعة واحدة، لكن مع تطور الدولة وتحولها الى دولة منتجة ظهرت اهمية تقسيم النفقات العامة حيث أسهم علماء المالية في وضع تقسيمات مختلفة لها يركز كل منها على وجهة نظر معينة

اولا : التقسيمات العلمية والاقتصادية " النظرية

: " وهي تلك التقسيمات التي تستند الى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية الغرض منها معرفة اثار النفقات العامة المباشرة على الحياة الاقتصادية وتشمل ما يلي

/ **1 تقسيم النفقات العامة من حيث اثرها الاقتصادي على الداخل :** هذا التقسيم نادى به الاقتصادي الانجليزي " بيجو " حيث قسم النفقات الى حقيقية واخرى غير حقيقية

ا/ **النفقات الحقيقية " الفعلية :** " وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات و رؤوس اموال انتاجية مثلها : المرتبات و اثمان التوريدات والمهام اللازمة لتسيير المرافق

العامة ، فالنفقة العامة الحقيقية تؤدي الى حصول الدولة على مقابل الانفاق " عمل - خدمة - سلعة " وتمثل ما يلي

النفقات العامة الاستثمارية : وفي تلك النفقات المتعلقة بالثروة الوطنية مثال نفقات انشاء مشروعات جديدة " مدن جديدة ، طرق ، سكك حديدية "

النفقات العامة الجارية : هي نفقات لا تساهم في زيادة رؤوس الاموال العينية بل تضمن سير ادارة معينة او تضمن خدمة محددة او تشغيل وحدة انتاجية مثالها مرتبات الموظفين ، المبالغ التي تدفعها الدولة لمورديها كأثمان السلع الاستهلاكية .

ب / النفقات التحويلية " الموزعة " : وهي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات رؤوس الاموال بل يترتب عنها تحويل جزء من الدخل الوطني عن طريق بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل الى بعض الفئات الاخرى محدودة الدخل ، وهذا يعني ان هذه النفقات تكفي بتحويل القدرة الشرائية بين الافراد او الجماعات مع ترك مجموع الدخل ثابت حيث تجري الدولة هذه التحويلات دون مقابل .

الاعانات الادارية : وهي اعتمادات مالية مفتوحة في ميزانية الدولة هدفها مساعدة الهيئات العمومية والمحلية ومؤسسات الدولة في ادارة شؤونها .

الاعانات الاقتصادية : هي نفقات تتحملها الدولة لتعويض منتجي السلع عندما يرغمون على بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة وذلك لتمكين الافراد الكادحين من شراء بعض السلع او تحمل الدولة تعويض ناقلين لتخفيض سعر السلع الاساسية في بعض مناطق الفقيرة او النائية .

الاعانات الاجتماعية : وتتمثل في إعانات الضمان الاجتماعي ليغطي هذا الاخير النفقات المفروضة عليه إعانات الهيئات الخاصة بتقديم خدمات للفقراء والمعوزين مثل الملاجئ والجمعيات الخيرية وهذه النفقات ماهي إلا تحويل للدخل من طبقة اجتماعية معينة الى طبقات أخرى .

2 / تقسيم النفقات العامة تبعا لاغراضها : وتشمل ما يلي :

النفقات الخاصة او المرتبطة بعمليات مختلفة بتكوين راس المال تهدف الدولة من القيام بها الى زيادة انتاج وطني وخلق رؤوس الاموال جديدة مثالها النفقات التي تصرف في شراء سلع وخدمات لاغراض استثمارية " مشاريع صناعة .

نفقات خاصة بأداء الدولة لوظائفها التقليدية وهي ضرورية لحماية الافراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة فيما بينهم تسمى نفقات إدارية مثل الانفاق على الدفاع الامن ، العدالة .

نفقات خاصة بعمليات ناقلة : مثالها دفع فوائد الديون والمساهمات في التأمين الاجتماعي ، المساعدات ، الاعانات التي تمنح للأفراد .

نفقات خاصة بعمليات مالية : كالقروض التي تمنحها الدولة للأفراد او الهيئات العامة او الخاصة .

ثانيا : النفقات العلمية التي تستند الى معايير غير اقتصادية:

1 / تقسيم النفقات بناء على وظائف الدولة المختلفة:

الوظيفة الاقتصادية : نفقات استثمارات اقتصادية

الوظيفة الاجتماعية : نفقات المنح

الوظيفة الادارية : نفقات سير الم ارفق العامة

الوظيفة الثقافية : نفقات متعلقة بالتعليم الثقافية ، المبدأ التعليمي

2 / تقسيم النفقات العامة تبعا لمدى تكرارها في الميزانية الدولية : وتشمل نفقات عادية ونفقات غير عادية .

ا / النفقات العادية : هي نفقات تجدد كل فترة زمنية معينة مثل مرتبات الموظفين .

ب / النفقات الغير عادية : هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة مثل نفقات مكافحة وباء طارئ و نفقات اصلاح الكوارث الطبيعية و نفقات الحرب .

3 / تقسيم النفقات العامة من حيث السلطة القائمة بها: وتنقسم الى نفقات مركزية ونفقات لامركزية
ا / نفقات مركزية : هي تلك النفقات التي لها طابع وطني كنفقات الدفاع والعدالة والامن.
ب / نفقات غير مركزية : هي نفقات التي تخصص للولايات والبلديات والقرى مثل نفقات توزيع الكهرباء
والماء والمواصلات والطرق

ثالثا : نفقات الميزانية العامة في الجزائر

النفقات العامة في الجزائر تنقسم لى نفقات التسيير ونفقات التجهيزات
نفقات التسيير : هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير
نشاطات الدولة وتسمى كذلك باعتمادات التسيير وهي تتضمن حسب المادة 5 من القانون المتعلق
بالمحاسبة العمومية لتغطية الاعباء العادية الضرورية
نفقات التجهيز : هي نفقات ذات طابع نهائي المخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي وهي عبارة عن
استثمارات ذات طابع اقتصادي واجتماعي واداري والقطاع الصناعي و القطاع الفلاحي لتحقيق حجم
النفقات العامة.

حجم النفقات

اولا : **ضوابط الانفاق العام** : تقتضي سلامة مالية الدولة ان تلتزم بمختلف الوحدات المكونة للاقتصاد
العام فيها عند قيامها بالإنفاق باحترام الضوابط التالية
/ **1 ضابط المنفعة العامة** : هذا الضابط يعني ان تحقق النفقة العامة اكبر قدر من المنفعة للمجتمع وهذا ما
يقتضي ان لا توجه نفقاتها لتحقيق المصالح الخاصة وان يتم توزيع النفقات العامة على مختلف المرافق
العامة

/ **2 ضابط الاقتصاد في الانفاق** : يعتبر الاقتصاد في الانفاق شرطا ضروريا لتحقيق ضابط المنفعة العامة
،وهذا يقتضي عدم الاسراف والتبذير لان التبذير يؤدي الى ضياع جزء من الدخل الوطني بدون تحقيق
فائدة اجتماعية ولمنع هذا الاسراف لابد من رقابة على الانفاق ، حيث وضعت الكثير من الدول انواعا
مختلفة من الرقابة على الانفاق مثل رقابة الراي العام والرقابة الادارية والبرلمانية فهي تقوم بدور فعال
للكشف عن التبذير

/ **3 ضابط الترخيص " التحقين المالي "** : حتى تتوفر المدفعة وضابط الاقتصاد في الانفاق فإنه يمكن
التواصل الى ذلك عن طريق تحقيق كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة والذي يمثل في احترامها لكافة
الاجراءات القانونية، وبالتالي فإن القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة.

ثانيا : ظاهرة زيادة النفقات

يختلف معدل زيادة النفقات تبعا لاختلاف النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهكذا فهي ظاهرة
مستمرة وهي لا تنشأ من تلقاء نفسها وانما تظهر لضرورات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي
والمالي والاداري، والزيادة في النفقات تكون زيادة حقيقية او ظاهرية.

- **1 الزيادة الحقيقية** : تعني زيادة المنفعة الحقيقية وتكون نتيجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية
والاجتماعية للأفراد و بناءا على اسباب وهي:
أ - اسباب اقتصادية : متمثلة في:

- زيادة الدخل الوطني..
- توسيع الدولة في اقامة مشروعات عامة
- التنافس الاقتصادي الدولي.

ب - اسباب اجتماعية:

- زيادة النفقات المتخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية
- تأمين الافراد ضد البطالة والمرض والعجز

ج - اسباب سياسية

- انتشار الديمقراطية.

• المنح والمساعدات والقروض تساهم في زيادة النفقات.

د - اسباب ادارية

• سوء التنظيم الاداري وعدم مسابرة لتطور المجتمع ووظائف الدولة وكذا الاسراف في عدد الموظفين.

هـ / اسباب مالية:

• سهولة الاقتراض.

• وجود فائض في الايرادات مما يدفع بالدولة الى الانفاق في اوجه غير ضرورية وبذلك تزداد النفقات العامة.

و / اسباب عسكرية:

• اتساع نطاق الحروب و الاستعداد لها يرتب ت ازيد في انفاق العسكري في الدولة

• تزايد النفقات بعد الحروب كرفع تعويضات ومعاشات لضحايا الحرب بالإضافة الى نفقات إعادة البناء والتعمير ما دمرته الحرب

- **2 الزيادة الظاهرية:** هي زيادة النفقات دون ان يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة ويرجع ذلك للأسباب التالية:

• تدهور قيمة النقود واثرها على المستوى العام للأثمان

• اختلال نضام المحاسبة في اعداد الميزانية العامة

• اتساع اقليم الدولة او زيادة عدد السكان

ثالثا : ترشيد النفقات العام

يقصد بترشيد النفقة العامة ان تحقق النفقة اهداف محددة وذلك باستخدامها على احسن وجه دون اساءة استعمالها وتبذيرها

وسائل ترشيد النفقات.

• تجنب السلطات العامة في الدولة تبذير الاموال العامة.

• القضاء على كل اوجه الاسراف والتبذير عن طريق تشديد الرقابة بمختلف أنواعها.

• كل نفقة تقرر يجب التركيز انتاجها وربط هذه الانتاجية بتكلفتها.

• اعادة تنظيم الم ارفق العامة وذلك بتوحيد التخصصات في مرافق محددة وتجنب توزيع نفس الاختصاص على مرافق عديدة طبقا لقاعدة تخصص وتقسيم العمل.

• تطوير وتطبيق الفعالية الادارية وذلك بتكوين الموظفين والعمال وتحفيز المرافق بوسائل علمية متطورة لتحقيق اكبر نفع باقل تكلفة.